



UNCTAD XIII

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

DOHA - QATAR 21-26 APRIL 2012



نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/Doha/2012/015*

Original: English

تقرير "التنمية والعولمة": إصلاح الحوكمة الدولية يحتاج إلى اللحاق بالعولمة

التقرير يقول أن الدول الأقل ثراء قد تستفيد من التجارة الدولية ولكنها تتأثر كذلك بالأزمات

الدوحة، قطر، 21 أبريل 2012 - قال تقرير الأونكتاد الجديد "التنمية والعولمة: حقائق وأرقام 2012"، الذي صدر بعد ظهر يوم افتتاح الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والذي ينعقد مرة كل أربع سنوات، أن الاقتصاد العالمي حقق تقدماً بوتيرة أسرع من التقدم الذي حققته الحوكمة الاقتصادية العالمية، مؤكداً على أهمية الإصلاح التنظيمي والمؤسسي لسد هذه الفجوة.

وأضاف التقرير أن الفجوة بين الروابط الاقتصادية التي تتطور بسرعة ومحدودية الحوكمة العالمية "إضافة إلى الإيمان غير المبرر بالأسواق ذاتية التنظيم، خلق بيئة عالمية خطيرة أدت إلى وقوع الأحداث الكارثية في الأعوام 2008-2009". وأضاف أنه "فيما كان مركز الانهيار المالي يقع في الدول المتقدمة، إلا أن الدول النامية التي اندمجت بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي، تأثرت بذلك رغم أنها كانت متفجرة بريئة". وقالت الدراسة أن الدول النامية تستفيد بدرجات متفاوتة من ارتباطها بالأسواق العالمية، ولكنها تتضرر دائماً عندما تتدهور التيارات الاقتصادية العالمية التي ليست لها أية سيطرة عليها.

وينعقد مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر تحت عنوان العولمة المرتكزة إلى التنمية: نحو نمو وتنمية مستدامة للجميع". ويتوقع أن تناقش مرارا خلال اجتماعات المؤتمر الذي يختتم أعماله في 26 إبريل مسألة ما إذا كان يجب تطبيق رقابة أكبر أو تشديد الإجراءات على الأسواق العالمية.

والرسالة الأساسية لهذا التقرير هي أنه "يجب أن تلحق إصلاحات الحوكمة العالمية بالعولمة، وإلا فإنها ستواجه عواقب ذلك. فالعولمة تقف على مفترق طرق: ومن أجل أن تستمر وبشكل أكثر أماناً، يجب أن تتم السيطرة على هذه العملية وإدارتها بشكل أكثر حكمة".

ويشتمل التقرير على تحليل شامل أجرته أمانة الأونكتاد حول وضع العولمة، ويوصي بعدة أمور من بينها تعديل الأجور الحقيقية بما يتناسب مع الإنتاجية، وتوسيع التحويلات العامة للأموال للعائلات منخفضة الدخل -- إذا ما أردنا أن يكون الانتعاش مستداماً -- لتحسين مستويات المعيشة وتحفيز النمو الاقتصادي الداخلي، لأن هذه الأموال عادة ما يتم إنفاقها محلياً وبسرعة.

كما يشتمل التقرير على العديد من الرسوم البيانية والجداول والإحصاءات التي تسهل قراءتها واستخدامها.

وقال التقرير أن تأثير الأزمة على الدول النامية زاد منه مشاركتها الكبيرة في الاقتصاد العالمي. وأضاف أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للدول النامية، ونمو الاقتصادات النامية والانتقالية انخفض إلى 1.6% عندما حدث الركود العالمي في العام 2009، أي ما دون معدل النمو السنوي وهو 5.4% الذي تحقق بين الأعوام 2003 و2007. ورغم أن هذه النسبة لا تزال أعلى من تلك التي حققتها العديد من الدول الصناعية، إلا أن الدول النامية تحتاج إلى تقوية النمو لرفع مستويات المعيشة المنخفضة واستيعاب التوسع السكاني، حسب التقرير.

ومن بين مؤشرات الخطر للوضع الحالي الأرقام التي تظهر أن ترتيب الدول من حيث الفائض والعجز قبل الأزمة - والذي ساعد الخلل في التوازن في التسبب به -- لم يتغير، بحسب التقرير. وإذا قيس بالدولار الحالي، فإن الاختلالات في الحسابات الجارية وصلت إلى ذروتها في 2007-2008، وانكشفت في العام 2009 -- عندما انخفض حجم وقيمة التجارة العالمية بشكل كبير - وعادت إلى الاتساع مرة أخرى في 2010-2011. كما لعب انخفاض أسعار السلع وارتفاعها مرة أخرى، خاصة سعر النفط، دوراً كبيراً في ذلك. وقد انخفض ميزان العجز وميزان الفائض من الذروة التي وصل إليها قبل الأزمة، ولكن النمط لم يتغير.

(انظر الرسم البياني)

ومن بين التوجهات الأخرى التي كان لها آثار كبيرة على الدول الفقيرة، ولم تكن لها عليها سيطرة كبيرة، أسعار الصرف المتذبذبة وأسعار السلع المتقلبة. يقول التقرير: "إن العالم يفتقر إلى وجود نظام نقدي دولي يسمح باستقرار منطقي لأسعار الصرف، إضافة إلى ممارسة ضغوط تعديلية متماثلة على الدول المقرضة والمقرضة سواء بسواء". ويشير التقرير إلى أن "سعر الصرف الحقيقي الفعال في البرازيل ارتفع بشكل كبير حتى منتصف 2008، وانخفض في ذروة الأزمة، إلا أنه عاد إلى الارتفاع إلى مستويات قياسية جديدة حتى منتصف 2011، وبعدها بدأت عملية انخفاض جديدة. وقد لوحظت أنماط مماثلة لتغيرات أسعار الصرف في دول نامية أخرى، دخل عدد منها في عجز كبير في حساباته الجارية مما يمكن أن يؤذن بحالات من عدم الاستقرار في المستقبل". وأشار التقرير إلى أن اقتراح الأونكتاد بإبرام اتفاق يركز على وضع قاعدة ثابتة لأسعار الصرف الحقيقية، سيعالج بشكل مباشر الأسباب المنهجية لمثل هذه الاختلالات العالمية.

وقال التقرير أن أسعار السلع-- الموارد الطبيعية الخام، والسلع الزراعية الأساسية التي تعد الصادرات الرئيسية لعدد من أفقر دول العالم -- شهدت تقلبات شديدة ضارة. وأضاف: "إن هذه التقلبات الكبيرة في الأسعار يمكن أن يكون لها آثار سيئة على الدول المستوردة والمصدرة لهذه السلع، كما أنها ستؤثر على قوة الأسر ومنتجي السلع". (انظر الجدول)

وأضاف التقرير أنه من بين التوجهات الأخرى التي ربما تضر بالدول الفقيرة هي أن "الدول المتقدمة عادت إلى تبني سياسات مالية انكماشية خوفاً من التراكم المفرط للديون العامة. إلا أن هذه المخاوف ليست في محلها، حيث أن التوسع المالي والنقدي مطلوب في الحقيقة لتجنب حدوث مزيد من التباطؤ الاقتصادي. كما أن عملية إعادة التنظيم المالي مهمة لاستقرار الاقتصاد العالمي، إلا أن هذه العملية لم تكتمل".

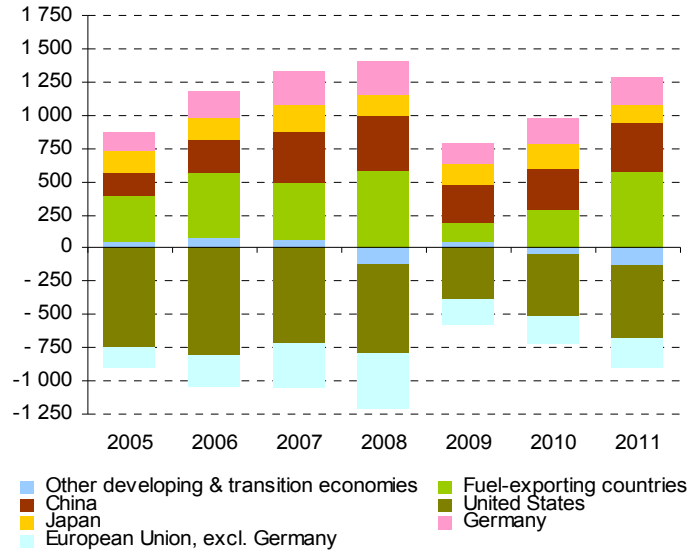
الجدير بالذكر أن النسخة التفاعلية للتقرير هي مثال جيد على تطور إحصاءات الأونكتاد باتجاه تبني تقنيات حديثة متطورة وسهولة الاستخدام. وتدعم البيانات الحديثة التي اشتمل عليها التقرير بدليل شامل يسهل تفسير الإحصاءات وبالتالي يضمن استخدامها الفعال. وقد روعي في تصميم التقرير أن يكون سهل الاستخدام وأداة قيمة لغير المتخصصين إضافة إلى خبراء الاقتصاد والإحصاء الدوليين.

المطبوعة متوفرة على الموقع

<http://dgff.unctad.org/>

ويمكن العثور على قاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد على الموقع <http://unctadstat.unctad.org/>

ميزان الحسابات الجارية في اقتصادات مختارة 2011-2005



تطور مؤشرات أسعار السلع يناير 2000 - ديسمبر 2011

